بوشهري تصوت على احد القوانين

الشيخ صباح الخالد متحدثا بالجلسة

والموازنة العامة للدولة

كل الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء لجنة الميزانيات ووزير المالية وأعضاء الفريق الفني

صالح عاشور: بيان وزير المالية يشير إلى أن الوضع الحالي سيستمر ولن يتغير شيء

المويزري: الحكومة همها بس تعذيب الشعب .. وقانون التقاعد المبكر عرقلوه

خليل الصالح : أعداد السكان في ازدياد ولا يوجد تطور اقتصادي وما أنقذنا أسعار النفط

.. والعسماني

الحجرف : السلطة التنفيذية تعمل على ضبط الهدر المالي وهناك خطوات جادة لتحقيق ذلك

لا نستطيع أن نقنع المواطن بتحمل مسؤولياته ما لم يجد شواهد واضحة على تحمل الحكومة لمسؤولياتها

ميزانية السنة المالية «2018 -2019» بلغت في بداية تقديراتها 26.700 مليار دينار وتم تخفيضها إلى 21.500 ملياراً

صرف بالخطأ وعملية استرداده ومكافآت صرفت بالخطأ وجار العمل على استردادها».

وأكد الحجرف أن لدى الوزارة المالية حصرا واضحا لجميع المبالغ المستحقة «والتي كما ذكرت بعضها موضع تنازع قضائي منظور في المحاكم وبعضها يتعلق في دفعات مقدمة في عملية التحصيل».

وأعرب عن الشكر والتقدير للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية على التعاون الذي أبدته خلال تعامل (المالية) معها طيلة الاجتماعات التي عقدت لمناقشة الحساب الختامي للدولة وجميع المواضيع التي أثيرت في اللجنة البرلمانية

واستنادا إلى تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي للادارة المالية للدولة عن السنة المالية (2016-2017) فإن الإيرادات بلغت 13,099,552,994 مليار دينار كويتي (نحو 43,260 مليار دولار امريكي) في حين بلغت المصروفات 17,707,923,272 مليار دينار (نحو 58,450 مليار دولار).

وجاء في تقرير اللجنة البرلمانية التالي «يخصص مبلغ 1,309,955,299 مليار دينار (نحو 4,320 مليارات دولار) وذلك ما يعادل 10 بالمئة من اجمالي الإيرادات لاحتياطي الأجيال القادمة» كما «بلغ العجز الفعلي للميزانية 5,918,325,577 مليار دينار (نحو 19,550 مليار دولار) ويغطى من المال الاحتياطي العام».

ووفقا لتقرير لجنة (الميزانيات) البرلمانية بشأن مشروع قانون ربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية (2018-2019) فتقدر الإيرادات بمبلغ 15,089,000,000 مليار دينار (نحو 49,800 مليار دولار) ويخصص مبلغ 1,508,900,000 مليار دينار (نحو 4,980 مليارات دولار) من الإيرادات يضاف إلى احتياطي الأجيال القادمة.

واستنادا إلى تقرير اللجنة البرلمانية بشأن مشروع قانون ربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية (2018-2019) تقدر المصروفات بمبلغ 21,500,000,000 مليار دينار (نحو 71,022 مليار دولار).

وجاء في تقرير اللجنة البرلمانية التالي «تقدر زيادة للمصروفات والمخصصات عن الإيرادات بمبلغ 7,919,900,000 مليار دينار (نحو 26,144 مليار دولار) تغطى من المال الاحتياطي العام للدولة».

وفيما يلي تفاصيل الجلسة ..

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة مؤقتا لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

الغانم يفتتح الجلسة

الامين العام يتلو أسماء الاعضاء المعتذرين عن عدم الحضور الى الجلسة : جابر المبارك ، ناصر الصباح ، الحميدي السبيعي، باسل الصباح، حمد الهرشاني ، جمعان الحربش، خليل ابل

الغانم: باسمي وباسم زملائي النواب.. نحمد الله على نجاح العملية الجراحية التي أجراها النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح ونتمنى عودته للبلاد سالما

المجلس يستهل جلسته بتقرير لجنة الميزانيات بشأن اعتماد الحساب الختامي للادارة المالية للدولة وميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2019 وبيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمالية ومشروع ميزانية السنة المالية 2018/2019.

الغانم: قد تعقد الجلسة الختامية اليوم عوضا عن الغد إذا انتهينا من جدول الأعمال مبكرا..سيتم مناقشة تقارير الميزانيات ثم تتحول الجلسة إلى سرية لمناقشة الحالة المالية للدولة.. ثم تعود الجلسة علنية لمناقشة الطلبيات النيابية المقدمة بالأمس

رئيس لجنة الميزانيات عدنان عبدالصمد: بلغت الملاحظات على الميزانيات للجهات الحكومية أكثر من 2300 ملاحظة ومخالفة مالية سجلها ديوان المحاسبة.. وما يقارب 30 الف مخالفة مالية و 4700 حالة امتناع سجلها جهاز المراقبين الماليين..و لابد من تمكين الجهات الرقابية من القيام بدورها خاصة وان هناك محاولة من قبل ديوان المحاسبة لتعديل القانون الخاص بالإحالة للمحاكمات التاديبية.. وهذا من شانه الحد من دور الجهات الرقابية

وزير المالية نايف الحجرف: تم تشكيل لجنة في وزارة المالية من قبل الجهات المعنية شهر مارس 2018.. لتقديم مشروع بقانون يكون بديلا لقانون الميزانية الذي مر عليه 40 عاما حتى تطور فلسفة الحالة المالية في الدولة.. والديون المستحقة للدولة بلغت مليار و 350 مليون دينار.. وتم مخاطبة الجهات الحكومية بشكل مباشر للعمل على تحصيل هذه المبالغ

علي الدقباسي: ما ذكرته لجنة الميزانيات أمر خطير.. ويجب الترشيد المالي

عادل الدمخي: أصبحنا من الدول المتخلفة في الهيكل الإداري بكل المقاييس وهذه مسؤولية رئيس الوزراء..و إن لم تكن لدى الحكومة حلول لحساب العهد فلتحاسب المقصر على الأقل.

الوزير الحجرف يرد: عالجنا 700 مليون دينار من حساب العهد...أرسلنا خطة الحكومة إلى مجلس الأمة بشان تسوية حساب العهد.

الشيخ صباح الخالد رداً على النائب الدمخي: الكويت تتبوأ مكانة مرموقة ومن الظلم اتهامها بالتخلف وليس

مداولات نيابية

عسكر العنزي أثناء الجلسة

الهاشم أثناء مداخلتها